لان العام لما كان يمكن اعتباره في كل موضع عظمت فايدته ولان
العام اقل كلفة من الخاص وذلك لان الخاص وقوعه
لا يكثر فيحتاج الى معاناة في تحصيله اي ادراكه بخلاف العام
فوقوعه كثير ولا كلفة في ادراكه قوله بان يجعل الخ متعلق
بقوله اولى والباء للتعدية قوله كما قدر اي يجعل المقدر
منها جملا مستاينها لتقدير النحاة والنحاة جمع ناح لا نحوي
قوله ذاك اي تقدير العام اي عند النحاة قوله قرينة الخصوص
اي الخاص قوله والا جاز الخ فان قلت اذا وجدت قرينة
الخصوص فكيف ياتي تقدير العام قلت القرينة ليست
مانعة بل مجوزة للاولوية فان قلت ما تلك القرينة
قلت هو التالي لاسم الله كالمؤلف فهو قرينة تامة
معينة للفعل المقدر واما العام فلم يتحقق ما يوافقه
في المعنى كما في الفعل الخاص فلم يتحقق هنا بعد البسملة ابتداء
مثلا كما تحقق هنا بعد البسملة تاليف قوله لتوجيه الاعراب
اي لبيان جهة الاعراب اي لبيان سببا كونه في محل
نصب اي انما كان في محل نصب لوجود عامل يتعلق به
بعمل فيه فان قيل لتوجيه الاعراب يتحقق مع الفعل
الخاص ايضا فلا يظهر التعليل لما ذكر قلت ان قوله
لتوجيه الاعراب جزء علة وجزؤها الثاني محذوف اي
لتوجيه الاعراب مع قلة الكلفة وذلك لان العام اكثر
ورودا منه خاص بالبال فلا كلفة في تقديره قوله خاصا
ليس موجودا في بعض النسخ فعلى حذفها يكون قوله
من المادة متعلق بيقدر وعلى اثباتها يكون بيانا للخاص
وقوله

وقوله ولا يخرجه ذلك عن كونه ظرفا مستقرا اي فالضمير مستتر
فيه ويجب حذفه مع كونه خاصا وقوله كما حققه السيد اي
حكم بانه الحق واقام الدليل على حقيقته قوله وقضيته اي
وقضية كونه ظرفا مستقرا وقضية عدم الاخراج قوله بخلافه
اذ لا يخفى ان خلاف المجموع من الامرين يتحقق في صورتين
في الامرين او في احدهما اي كان ولما كان قوله بخلافه يحتمل
الثاني افاد ان المراد الخلاف المتحقق في الامرين بقوله فيهما
فقال ان المحذوف جائز ولا يشتغل ضمير من المحذوف الى الظرف
والمجرور ولفظ المغني ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم
وجالس الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائز الا واجبا
ولا يشتغل ضمير من المحذوف الى الظرف والمجرور اه ولا يقال له
ظرف مستقر كما صرح به قوله قال في الفتوحات المكية
اي التي فتحها المولى جل جلاله عليه فلم يا خذها من كتاب
ولم يتلقاها عن استاذ كتاب لمحيي الدين ابن العربي الصوفي
ويقال له ابن عربي تمييزا له من الفقيه المالكي ابي بكر بن العربي
وان كان يقال لمحيي الدين ابن العربي ايضا قوله المكية
بنسبة لمكة لان غالبها فتح عليه بها قوله عندي خبر مقدم
وقوله ان البسملة مبدا مؤخر والتقدير بعندي يشير الى
انه لم يسبق به قوله البسملة اي الباء من البسملة قوله
اي في اول فيه اشارة الى ان ذلك ليس من كلام الفتوحات
قوله متعلقة بالحمد لله اي بالحمد من الحمد لله والظاهر ان
مثل ذلك كل بسملة وقعت في القرآن بعدها الحمد اي ومثل
القرآن كلام المصنفين افاده ش في غير هذا الكتاب قوله

مطلب الفتوحات المكية

Copyright Digitized by Sharjah University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)